

٢



الرقم: ٨٧٠/١٤/٢٠١٠/١
التاريخ: ١٤٣١ ربيع الثاني ٦
الموافق: ٢٠١٠ آذار ٢٢

لضمان القروض م.ع.م
شركة الأعمال الصغيرة الأردنية

ASSEMBLY DECISION - JLGc - 22/3/2010

(١١)

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة إلى كتابكم رقم ١٠٩/١/١٢ والمؤرخ في ٢٠١٠/١/١٠ .

نرجو أن نرفق لإطلاعكم محضر الاجتماع المعتمد من قبل مراقبة الشركات والذي تم إقراره واعتماده مساء أمس الموافق ٢٠١٠/٣/٢١ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

الشركة الأردنية لضمان القروض

فائق نصار
مساعد المدير العام
مجموعة الدعم والمساندة



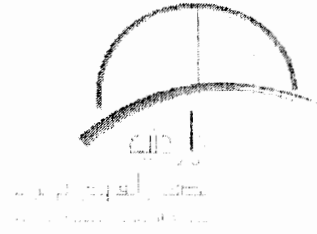
لضمان القروض م.ع.م
شركة الأعمال الصغيرة الأردنية

هيئة الأوراق المالية
الادارة الإدارية
السديوان
٢٢ آذار ٢٠١٠
الرقم المتسلسل
رقم الملف
الجهة المختصة

الانسة
اليور
٣/٢٢

ص.ب ٨٣٠٧٠٣
عمان ١١١٨٣ الاردن
هاتف ٥٦٢٥٤٠٠
فاكس ٥٦٢٥٤٠٨

P.O.Box 830703
Amman 11183
Jordan
Tel. 5625400
Fax. 5625408
E-mail: mail@jlgc.com
Website: www.jlgc.com



محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي السادس عشر

للشركة الاردنية لضمان القروض م.ع.م

بتاريخ ٢٠١٠/٣/١١

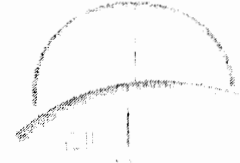
عقدت الهيئة العامة للشركة الاردنية لضمان القروض المساهمة العامة المحدودة اجتماعها العادي السنوي السادس عشر بحضور مندوب مراقب عام الشركات السيد محمد ابو زياد ، وحضور السيد ابراهيم حمودة مندوبا عن المهنيون العرب / فاحصو حسابات الشركة ، حيث تم عقد الاجتماع في قاعة اجتماعات البنك المركزي الاردني في تمام الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الخميس الموافق ٢٠١٠/٣/١١ ، وذلك بناء على الدعوة الموجهة اليهم من قبل مجلس ادارة الشركة والمبلغة لهم حسب قانون الشركات .

• نظم جدول حضور وقع عليه كل مساهم عند دخوله قاعة الاجتماع ، وأعطى كل مساهم بطاقة حضور ذكر فيها عدد الاصوات التي يحملها موهورة بخاتم الشركة وموقعة من مندوب مراقب الشركات .

• اعلن مندوب مراقب عام الشركات ان عدد المساهمين الحاضرين والممثلين وفقا لوكالة صالحة يبلغ عددهم (١٣) مساهما من أصل (٤١١) مساهما يمثلون ٧٦٤٣٥٤٠ سهما من أصل مجموع عدد الاسهم المصرح والمكتب بها والمسددة بالكامل والبالغة (١٠) مليون سهماً / ديناراً ، أي بنسبة حضور تبلغ نحو ٧٦% من رأسمال الشركة ، واعلن ان النصاب قانوني لحضور أعضاء مجلس الادارة ، ومدقق حسابات الشركة ، مضيفا انه استنادا لاحكام المادة (١٧٠) والمادة (١٨٣) فقرة (أ) من قانون الشركات فان النصاب قانوني والجلسة قانونية وجميع القرارات التي تصدر عن هذا الاجتماع ملزمة ، راجيا من عطوفة رئيس الاجتماع التكرم ببدء الجلسة ، وتعيين كاتبها ومراقبين لها .

• ترأس عطوفة الاستاذ محمد سعيد شاهين / رئيس مجلس الادارة الاجتماع ، وعين كل من السادة رمزي دحابة وعادل اسعد مراقبين لها ، حيث تمت الموافقة على هذا التعيين .

قاطع المساهم السيد خالد حافظ بدر حديث الرئيس بقوله ان الجلسة غير قانونية بسبب عدم ايصال الدعوات لكافة المساهمين كما تحفظ على تسمية كاتب الجلسة والمراقبين ، حيث طلب السيد مندوب مراقب عام الشركات من الشركة تقديم اجابتها بهذا الخصوص ، فأجاب السيد مهند الرشدان مساعد المدير العام للعمليات في الشركة بان الشركة قد ارسلت الدعوات لكبار المساهمين باليد وهناك كشف يبين ذلك كما قامت بارسال دعوات



من خلال البريد المسجل وفقاً لأحكام القانون ، والتزمت الشركة بالاعلان في صحيفتين يوميتين ، وعلى الموقع الالكتروني للشركة قبل موعد انعقاد الجلسة ، هذا بالإضافة للتوضيح بان عدد كبير من الدعوات يُعاد سنوياً للشركة من قبل شركة البريد الأردني بسبب عدم دقة العناوين المصروح عنها من قبل السادة المساهمين لمركز الايداع ، وقد يتوجب ذلك تحديث عناوين المساهمين لضمان عدم ارجاع هذه القسائم من البريد.

وفي جانب اعتراض المساهم على تسمية كاتب الجلسة والمراقبين ، اوضح عطوفة رئيس الاجتماع بانه لم يتم بتسمية كاتب للجلسة بعد ، وعرض على المساهم نفسه الاشتراك كمراقب للجلسة اذا رغب بذلك . حيث وافق على هذا التعيين وتم عرض الموضوع مرة اخرى على السادة الهيئة العامة للمساهمين ، وتمت الموافقة على تعيين السيد مهند الرشidan كاتباً للجلسة ، والسادة عادل اسعد وخالد بدر مراقبين لها .

وهنا اوضح مندوب مراقب عام الشركات بانه يتوجب على الشركة تثبيت عناوين المساهمين وارسال كافة الدعوات الى السادة المساهمين وفقاً لأحكام القانون .

• اوضح عطوفة الرئيس ان جدول اعمال الاجتماع يتضمن النود التالية :-

جدول الاعمال

١. تلاوة وإقرار وقائع واجتماع الهيئة العامة العادي الخامس عشر المعقد بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٠٩ .
٢. مناقشة وإقرار تقرير مجلس الإدارة السادس عشر من أعمال الشركة لعام ٢٠٠٩ ، وخطة العمل المستقبلية.
٣. الاستماع لتقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٠٩ .
٤. مناقشة الميزانية العامة وبيان الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٠٩ والموافقة عليها ، بما فيها الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح بما نسبته ٤% من رأس المال المدفوع كما في ٣١/١٢/٢٠٠٩ ، وإبراء ذمة المجلس .
٥. انتخاب مجلس إدارة جديد لأربع سنوات قادمة .
٦. انتخاب مدققي حسابات للشركة للسنة المالية ٢٠١٠ وتحديد أتعابهم .
٧. بحث وإقرار أمور أخرى وفق أحكام النظام .



كما تم اقتراح دمج البندين (٢) و (٤) في بند واحد ، حيث تمت الموافقة على هذا الاقتراح بالاجماع .

وتاليا ملخص لأهم ما دار خلال الاجتماع من نقاش حول بنود جدول الأعمال :-

المسداوات

١- تلاوة وقرار وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي الخامس عشر المنعقد بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٦ :

اقترح عدد من السادة الحضور عدم تلاوة محضر اجتماع الهيئة السابق ، فيما اعترض على ذلك المساهم خالد حافظ بدر مطالبا بقراءة المحضر .

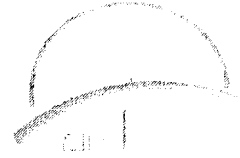
طلب عطوفة رئيس الاجتماع من السيد كاتب الجلسة تلاوة محضر الاجتماع السابق للهيئة العامة ، حيث تلى كاتب الجلسة محضر الاجتماع امام السادة الهيئة العامة للمساهمين .

وقبل اقرار المحضر استفسر المساهم احمد عليان عن سبب عدم قيام الشركة بشراء اسهم خزانة مع ان السهم اقل من نصف سعره حاليا ، حيث اجاب السيد المدير العام بان المجلس تباحث مليا في هذا الموضوع ووجد الكثير من السلبيات ، وبان التدخل في السوق ليس له داعي من قبل الشركة .

هذا وقد تمت الموافقة على اقرار المحضر بالاجماع ، باستثناء السيد خالد بدر الذي سجل تحفظ على اقراره دون ذكر الاسباب .

٢- الاستماع لتقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١ :

قام السيد مندوب المهنيون العرب بتلاوة تقرير فاحصي الحسابات الموجه من قبلهم الى السادة مساهمي الشركة الاردنية لضمان القروض ، موصيا بالمصادقة على البيانات المالية للشركة كما هي في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٩ .



٣- مناقشة وإقرار تقرير مجلس الإدارة السادس عشر من أعمال الشركة لعام ٢٠٠٩ ، وخطة العمل المستقبلية ، مناقشة الميزانية العامة وبيان الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١ والموافقة عليها ، بما فيها الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح بما نسبته ٤% من رأس المال المدفوع كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ ، وإبراء ذمة المجلس :

طلب عطوفة رئيس الاجتماع من السيد المدير العام تقديم موجزاً أمام الهيئة العامة عن نتائج أعمال الشركة لعام ٢٠٠٩ ، إلا أن المساهم محمد صالح جابر اقترح بان يتم فتح باب النقاش كون ادارة الشركة قد وزعت البيانات المالية الخاصة بها على المساهمين ، وقد تم الموافقة على هذا الاقتراح ، حيث طلب عطوفة رئيس الاجتماع فتح باب النقاش في البندين قيد المداولة .

تقدم المساهم محمد صالح جابر باقتراح اشار حول "تعديل رسالة الشركة" بحيث يتم اضافة عبارة "والحفاظ على اموال المساهمين" الى نهاية في نص رسالة الشركة التالي ذكرها :- "تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في المملكة من خلال توفير الضمانات اللازمة لتحسين البيئة الانتمائية المتاحة للمشروعات الاقتصادية المجدية والصادرات الوطنية ومجتمع الاعمال صغير ومتوسط الحجم". موضحاً ضرورة الحفاظ على اموال المساهمين وكذلك صغار المستثمرين منهم ، النظر نحو تحقيق عوائد مقبولة على استثماراتهم ، فيما ان رسالة الشركة بوضعها الحالي قد تحول دون الاهتمام بالمساهمين الافراد . كما اشار المساهم خالد بدر بان الشركات تنمو بالارباح بينما يجد ان الشركة تراجع بنسبة توزيع الارباح سنة بعد الاخرى ، وطلب اعادة النظر في موضوع توزيع الارباح ، موضحاً بان العائد على استثماره في هذه الشركة متدني ، وقد لا يصل الى العائد على "اسناد قرض" على الرغم من ان الاستثمار في اسناد القرض هي ذات مخاطر أقل من الاستثمار في الشركة ، كما علق على قيام بنك الانماء الصناعي ببيع السهم له بسعر ٦٢٠ فلس ، مفسراً ذلك بتوقعه بوجود فشل في هذه الشركة ادى بالبنك المذكور الى بيع اسهمه .

وفي رده على هذه المداخلات ، اشار عطوفة رئيس مجلس الادارة / رئيس الاجتماع الى ان الشركة قد تم انشاؤها من قبل البنك المركزي الاردني وتم الطلب في ذلك الوقت من البنوك المحلية وكبريات مؤسسات الدولة المساعدة والمساهمة في انشاء هذه الشركة . ولم يكن حينها للافراد اي مساهمة في رأس مالها ، وقد جاء الانشاء لاسباب تنموية وليس لاسباب تجارية بحتة ، وكان الهدف من ذلك تشجيع البنوك على منح الاقراض بضمانة الشركة حيث استطاعت الشركة تبني العديد من البرامج لتنفيذ هذه الغاية ، حيث يخدم وجود الشركة الاقتصاد الوطني وشرائح المشروعات الانتاجية في الدرجة الاولى ، وذلك باكثر من اي هدف اخر ، كما اشار عطوفته بان

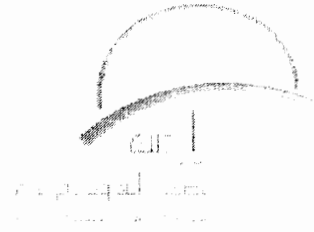


القائدة على اسعار الودائع تتراوح الان ما بين ٢-٣ % وان الارباح المقترح توزيعها من قبل الشركة هي بمعدل ٤% ، مشيراً الى ان هذا المعدل قد نوقش من قبل السادة مجلس الادارة ووجد بانه مناسب في هذه المرحلة ، كما ان اعضاء مجلس الادارة حريصين على الحصول على ارباح بنسب اعلى دائماً لعرضها على اداراتهم ولا يقل اهتمامهم في تحقيق الارباح عن اي مساهم اخر ، مضيفاً بان الظروف العامة قد ادت الى انخفاض مستوى الطلب على الائتمان بسبب تداعيات الازمة العالمية ، وقد اثر ذلك على عمل الشركة بالانخفاض ، ومع ذلك فقد استطاعت الشركة تحقيق ارباح والحمد لله ، واقترح المجلس بالاجماع النسبة المقترحة على السادة الهيئة العامة للمساهمين.

وفي جانت ملاحظة المساهم خالد بدر فيما يتعلق بشراء اسهم بنك الائتماء الصناعي (بنك الاردن دبي الاسلامي) بسعر منخفض يعادل ٦٢٠ فلس للسهم ، وتفسيره ما يخص ذلك فقد اشار عطوفته الى ان عملية البيع للاسهم لم تكن بسبب تردي اوضاع الشركة حيث ان البنك باع اسهمه بسبب تحوله الى بنك اسلامي ، وبسبب عدم رغبته الاستمرار كمساهم وفقاً للرأي الشرعي لديه . و اضاف عطوفته بان على اي مساهم معرفة طبيعة اعمال الشركة واولويات اهتماماتها قبل قيامه بالمساهمة ، وعلى الرغم من عدم وجود افراد مساهمين في الشركة عند انشاءها الا اننا من واجبتنا ان نصون اموال الافراد والوضع ليس بالوضع السيء الذي يصفه السيد خالد بدر ، و اشار عطوفة الرئيس وعطوفة المدير العام الى ان قوى العمل في السوق لا تلزم اي من المساهمين بشراء الاسهم ما لم يكن برغبة ودراسة من قبل المستثمر نفسه وبما يحقق تطلعاته من ناتج هذا الاستثمار .

حيث اوضح عطوفة رئيس الاجتماع بان البنك المركزي وباعتباره صاحب اكبر مساهمة في الشركة يسعى ايضاً للحفاظ على امواله ، الا ان رسالة الشركة واهدافها ودورها في تحقيق النمو المستدام وتحسين بيئة الائتمان لا يمكن التفريط فيها ، و اوضح عطوفة المدير العام للشركة بان رسالة الشركة انما عكست الغاية من تأسيسها ، وبان الشركة تقوم بدور تنموي واضح من خلال اعمالها . وحول تبرير دخول المساهمين الجدد في شراء اسهم الشركة ونظرتهم لتوزيع الارباح فقد اشار كل من عطوفة الرئيس والمدير العام بان الشركة تحاول المحافظة ما امكن على موضوع توزيع الارباح على المساهمين سوياً وذلك لاختلاف نظرة بعض المساهمين حول موضوع توزيع الارباح او تدويرها لزيادة امكانيات الشركة في تقديم الخدمات ، وبان رسالتها كانت واضحة للجميع ، وان المساهمين انفسهم هم القادرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في الاستثمار بمثل هذا النوع من الشركات او اي من الشركات الاخرى يجدون فيها ما يحقق تطلعاتهم في هذا الجانب .

هذا و اوضح عطوفة مدير عام الشركة بان الشركة قد وزعت عام ٢٠٠٨ ارباحاً بما نسبته ٥% وذلك تحقيقاً لمبدأ النظر الى كافة المساهمين واعطاء مصداقية لحملة الاسهم على الرغم من وجود خسائر في ذلك العام ،



وقد عطل هذا الاجراء على الشركة فرصة الحصول على بعض الاعفاءات فيما يتعلق بالضريبة والضريبة العامة على المبيعات والمطالبة بعدم اخضاع الشركة لرقابة هيئة التأمين وما يترتب على ذلك من رسوم تسجيل وانتساب ورسوم اخرى تستوفي على العقود فيما بين الشركة والمستفيدين من خدماتها وقد رفضت الحكومة حينها تقديم الاعفاءات للشركة بتبرير عدم حاجتها لمثل هذه الاعفاءات في ضوء قيامها بتوزيع ارباح فيما كانت تحقق خسائر في ذلك العام.

هذا ووضح عطوفة مدير عام الشركة بان الايرادات التشغيلية لا تزال تشكل ما لا يزيد عن ٦٥% من المصاريف الادارية والعمومية وذلك بسبب استمرار الشركة التوسع في خدماتها ، ونتيجة للاوضاع التي تشهدها الاسواق العالمية والمحلية في هذه الاوقات وبان الشركة قد حققت ايرادات مقبولة بالمشاركة ما بين ارباحها التشغيلية والاستثمارية . وبمداخلة للمساهم خالد بدر فقد استفسر عن عدد جلسات مجلس الادارة لعام ٢٠٠٩ ، ثم انتقد قيام الشركة بصرف مبلغ ٥٠٠ دينار لكل عضو كبديل تنقلات ، مستغرباً زيادة هذا البند من المصاريف في الوقت الذي لا تحقق فيه الشركة تغطية لمصاريفها التشغيلية ، مفترضاً عدم وجود عدالة في هذا الجانب طالما نبحث موضوع الشركة باعتبارها شركة تنموه باكثر من كونها ربحية فيما يتم منح اعضاء مجلس الادارة مبالغ مرتفعة كبديل تنقلات ، حيث اجاب على هذه المداخلة عطوفة رئيس المجلس بان ذلك يعود لتقديرات المجلس وحسب حجم الاعمال لديه وبانه لا يوجد اي تجاوز قانوني في هذا الجانب . فيما سجل المساهم خالد بدر تحفظه على بند المصاريف .

وعليه ، فقد اقترح بعض المساهمين اقفال باب النقاش والمصادقة على تقرير مجلس الادارة وتقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٩ ، وقد ثنى كافة الحضور من المساهمين على ذلك . فعرض مندوب مراقب الشركات على السادة المساهمين موضوع المصادقة على "تقرير مجلس الادارة السادس عشر عن اعمال الشركة لعام ٢٠٠٩ وخطة العمل المستقبلية ، و الميزانية العامة وبيان الارباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٠٩ بما فيها الموافقة على توصية مجلس الادارة بشأن توزيع ارباح بما نسبته ٤% من رأس المال المدفوع كما في ٣١/١٢/٢٠٠٩ ، وبراء ذمة المجلس".

حيث وافقت الهيئة العامة للمساهمين بالاجماع على البند قيد البحث ، باستثناء المساهم السيد خالد بدر والذي ابدى تحفظه ايضاً على اقرار هذا البند والذي يحمل اسهماً بلغ مقدارها (١١٨٨٤٦) وبنسبة بلغت (١.٥%) من مجموع الاسهم الممثلة بالاجتماع . وعليه تم المصادقة بنسبة (٩٨.٥%) من الاسهم الممثلة بالاجتماع على البنود التي تتعلق بتقرير مجلس الادارة وتقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية لعام ٢٠٠٩ وتوزيع ارباح على المساهمين بما نسبته (٤%) من رأس المال المدفوع كما في ٣١/١٢/٢٠٠٩ ، وبراء ذمة المجلس.



٤. انتخاب مجلس ادارة جديد لمدة اربع سنوات قادمة :-

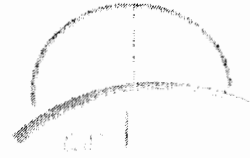
أوضح مندوب مراقب عام الشركات أنه سيكون هناك عضوين ممثلين عن البنك المركزي وذلك وفقاً لعقد التأسيس والنظام الاساسي للشركة بينما سيتم انتخاب الاعضاء الخمسة الباقين من قبل الهيئة العامة للمساهمين باستثناء البنك المركزي ، وفتح المجال أمام من يرغب ترشيح نفسه لعضوية مجلس ادارة الشركة لمدة اربع سنوات قادمة ، شريطة ان تنطبق عليه شروط العضوية وفقاً لاحكام عقد التأسيس والنظام الاساسي وذلك بامتلاك ما لا يقل عن (٥٠٠٠) سهم وكذلك توفر الشروط الواجب توافرها وفقاً لاحكام قانون الشركات .

حيث ترشح لعضوية مجلس الادارة السادة المساهمين التالية ذكرهم :

- البنك العربي
- بنك الاسكان للتجارة والتمويل
- بنك تنمية المدن والقرى
- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
- البنك الاردني الكويتي
- احمد محمد عليان

هذا وطلب المساهم خالد بدر ترشيح المساهم محمد صالح جابر لعضوية مجلس الادارة ، ثم قدم لمندوب مراقب الشركات تفويضاً موقعاً من السيد محمد صالح للتصويت نيابة عنه ، في حين طلب مندوب مراقب عام الشركات تفويضاً خطياً بذلك موقعاً عليه من قبل المساهم محمد صالح وبشهادة اثنين على صحة التوقيع ، حيث تعذر قبول التفويض الذي تم تقديمه بدون توقيع اثنين من الشهود وكذلك عدم قيام المساهم محمد صالح جابر بالتوقيع على نموذج التوكيل والمعد من قبل مجلس ادارة الشركة لهذه الغاية وحسب الاصول ، وبناءً عليه فقد طلب المساهم خالد بدر سحب ترشيح المساهم محمد صالح جابر والذي لم يثنى على ترشيحه من قبل اي مساهم باستثناء (السيد خالد بدر) من قائمة المرشحين ، وابدى تحفظه على عدم قبول التفويض بالتصويت .

وطلب مندوب مراقب عام الشركات من السادة الهيئة العامة للمساهمين انتخاب من يروونه مناسباً وبعده لا يتجاوز ٥ اشخاص مرشحين وذلك بموجب البطاقات الموزعة عليهم عند دخولهم قاعة الاجتماع ، كما طلب من السادة عادل اسعد وخالد بدر الاشراف على الانتخابات وفوز الاصوات باعتبارهم مراقبين للجلسة .



هذا وقد تم فرز الاصوات وجاءت النتيجة على النحو التالي :-

اسم المرشح	مجموع عدد الاصوات
البنك العربي	٢,٣٣٢,٥٠٠
بنك الاسكان	٢,٣٣٢,٥٠٠
بنك تنمية المدن والقرى	٢,٣٣٢,٥٠٠
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	٢,٣٣٢,٥٠٠
البنك الاردني الكويتي	٢,٣٣٢,٥٠٠
احمد عليان	٢٥٨,٨٦١

وبناء على نتيجة الفرز فقد اعلن مندوب مراقب الشركات فوز الخمسة التالية ذكرهم باعلى الاصوات:

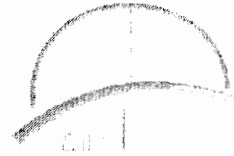
اسم المرشح	مجموع عدد الاصوات
البنك العربي	٢,٣٣٢,٥٠٠
بنك الاسكان	٢,٣٣٢,٥٠٠
بنك تنمية المدن والقرى	٢,٣٣٢,٥٠٠
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	٢,٣٣٢,٥٠٠
البنك الاردني الكويتي	٢,٣٣٢,٥٠٠

كما أعلن مندوب مراقب الشركات عضوية مجلس ادارة الشركة لأربعة سنوات قادمة وعلى النحو

التالي:-

- عضوين / ممثلين عن البنك المركزي الاردني .
- عضو/ البنك العربي .
- عضو/ بنك الاسكان .
- عضو/ بنك تنمية المدن والقرى .
- عضو/ المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي .
- عضو/ البنك الاردني الكويتي .

(٩/٨)



الغرفة التجارية العربية

٥. انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٠، وتحديد أتعابهم :-

طلب مندوب مراقب الشركات من السادة الحضور ترشيح من يروونه مناسباً لتدقيق حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٠ وتحديد أتعابهم .

حيث وافقت الهيئة العامة بالاجماع الابقاء على نفس مدققي حسابات الشركة السادة المهنيون العرب للقيام بمهمة تدقيق حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٠، مع تفويض مجلس الادارة بتحديد أتعابهم .

وعليه ، فقد تم فوز السادة المهنيون العرب لتدقيق حسابات الشركة للعام ٢٠١٠ بالتزكية ، وذلك لعدم ترشيح اي مكتب تدقيق آخر .

٦. بحث واقرار أية امور اخرى وفق احكام القانون :-

وحيث لم تكن هنالك اية امور اخرى لبحثها، تم اختتام اعمال الجلسة بتوجيه الشكر الى جميع الحاضرين على تليبتهم دعوة الحضور .

تم رفع الجلسة في تمام الساعة الواحدة و٤٥ دقيقة من بعد ظهرا يوم الخميس تاريخ ٢٠١٠/٣/١١ .

نظم هذا الخضر ووقع عليه من قبل عطوفة رئيس الاجتماع ومندوب مراقب الشركات وكاتب الجلسة.

رئيس الاجتماع
محمد سعيد شاهين

مندوب مراقب الشركات
محمد ابو زياد

كاتب الجلسة
مهند الرشيدان